

كتاب إعراب القرآن

المنسوب إلى الزجاج

تحقيق نسبته واسمه ، وتعريف بمؤلفه
واستكمال لتحقيق بعض أبوابه

الأستاذ أحمد راتب النفاخ

- ١ -

لم يكن بين يدي الاستاذ ابراهيم اليباري ، وهو يحقق هذا الكتاب ، إلا أصل واحد من مخطوطات دار الكتب المصرية . وهو أصل قديم كتبه أبو الحسن سالم بن الحسن بن ابراهيم الحازمي بمدينة شيراز سنة عشر وستمئة ، إلا أنه لم يسلم من علل يعنيننا منها هنا ما ذكره الاستاذ المحقق ، ص : ١٠٩٦ من أن عنوانه ونسبته الى الزجاج « تحملها صفحة أولى خطها يبين خط الكتاب ، وما أشار اليه ، ص : ١٠٩٥ من أن صدر مقدمته قد سقط ايضاً ؛ فانه لو لم يكن فيه إلا هذا لكان مدعاة الى تقديم الشك في اسم الكتاب ونسبته ، إلا ان يصح من وجه لا يتطرق اليه ريب . إذ الظاهر أن من أثبتهما إنما أثبتهما اجتهاداً من عند نفسه لا نقلاً عن أصل آخر للكتاب سليم ، يؤذن بذلك أنه لم يستدرك ماسقط من مقدمته ايضاً . ويزيد الريبة في اسم الكتاب خاصة أنه جاء في وضعه ونظامه على خلاف المعهود عند المتقدمين في كتب الأعراب ، فان جمهور المؤلفين في هذا الباب جروا على تناول السور سورة سورة ، وآي كل سورة ، او ما يريدون الكلام فيه منها ، آية آية على ترتيب التلاوة ، لم يشذ عن ذلك - فيما أعلم - إلا

- ٨٤٠ -

ابن هشام (ت ٧٦١) من المتأخرين ، وذلك في كتابه المشهور : « مغني اللبيب عن كتب الأعريب » فانه وضعه - كما يدل اسمه - في إعراب القرآن، ولكنه رغب عن طريقة أسلافه وما تفضي اليه من تطويل ، وآثر أن ينظمه في قوانين كلية وأصول جامعة ، فاصطنع لذلك المنهج الذي بسطه في مقدمته . وأما هذا الكتاب فجعله صاحبه في تسعين باباً تناول في أبواب يسيرة منها أموراً منها ما هو أدخل في علم القراءات ، ومنها ما يتجاذبه هذا العلم وعلم العربية ، وأما الكثرة الكاثرة من أبوابه فعقد كلاً منها لظاهرة من ظواهر النحو ، او قضية من قضاياها وما جاء من أمثلتها في التنزيل ، ونثر خلال ذلك فصلاً تتناول مسائل شتى من دقائق علم العربية وغوامضه .

ويظهر أن الاستاذ اليباري بدأ بطبع الكتاب وهو واثق بما جاء في صفحة العنوان من أصله المخطوط ، ولا سيما نسبته الى ابي اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١) ومن ثم ذهب في بعض تعليقاته في أوائل الكتاب ، ص : ١٦ ، التعليق : ه الى أن عبارة « يارازي مالك وكتاب الله » التي جاءت عقب كلام المؤلف في بعض الآي « من زيادات قارىء في الحاشية » فالتبست على الناسخ فزادها في المتن ، واحتج لذلك بأن الرازي - وقد ذهب ثمة الى أن المعنى الامام محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) - متأخر الوفاة عن الزجاج . ولكنه ما إن مضى في الكتاب حتى ساوره الشك في اسمه ونسبته ، فألغى الى ذلك في التمهيد الذي صدر به القسم الاول منه ، وذكر فيه أن « حول اسم الكتاب وحول اسم المؤلف دراسة سيكون مكانها في آخر الكتاب » . حتى إذا تم طبع الكتاب بأقسامه الثلاثة ، وألحق به الدراسة الموعودة راجعه ، فيما يظهر ، الاطمئنان الى اسم الكتاب ، وأما نسبته الى الزجاج فلم يتردد في دفعها ، وحق له ذلك ؛ فان الكتاب حافل بأدلة وشواهد يكفي كل منها لادحاضها ، وفيما ذكره الاستاذ من ذلك - فيما سيأتي نقله عنه - مقنع ، وإنما النظر فيما انتهى اليه اجتهاده في تحقيق نسبة الكتاب .

افتتح الاستاذ تحقيقه في هذا الباب بذكر مقدمات استخرجها من الكتاب نفسه ، ونتائج استخلصها منها وبني عليها ما ذهب اليه ، وقد آثرت أن انقل ههنا ما قال في ذلك ، ص ١٠٩٦ - ١٠٩٩ بتمامه ، لأعقب عليه بما ارتأيت ، وهذا نصه :

« والقارىء للكتاب يجد فيه :

١ - نقولاً عن أعلام تأخرت وفاتهم عن وفاة الزجاج ، نذكر لك منهم :
أبا بكر بن دريد ، وكانت وفاته سنة ٣٢١ هـ ، والجرجاني أبا الحسن علي بن عبد العزيز ، وكانت وفاته ٣٦٦ هـ ، وأبا سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله ، وكانت وفاته سنة ٣٦٨ هـ ، وأبا علي الفارسي الحسن بن أحمد ، وكانت وفاته سنة ٣٧٧ هـ ، وابن عيسى الرماني ، وكانت وفاته سنة ٣٨٤ هـ ، وابن جني أبا الفتح عثمان ، وكانت وفاته سنة ٣٩٢ هـ .

٢ - نقولاً عن الزجاج نفسه تستوي مع النقول المعزوة الى غيره .

٣ - رجالاً كانت وفاتهم متأخرة عن وفاة الزجاج ، نذكر لك منهم عضد الدولة فناخسرو ، وكانت وفاته سنة ٣٧٢ هـ .

٤ - إشارات إلى كتب يسميها مؤلف الكتاب ، وينسبها الى نفسه ، ويحيل عليها ، وهي : أ - كتاب الاختلاف . ب - كتاب المختلف . ج - كتاب الخلاف . د - كتاب البيان .

٥ - إشارات الى كتب أخرى لم يسمها المؤلف ، فيقول : وقد استقصينا هذه المسألة في غير كتاب من كتبنا (١١٣ - ١١٤) ويقول : وقد ذكرنا في غير موضع من كتبنا (١٧٤) .

٦ - التحامل على المشاركة ، فيقول وهو يذكر أبا علي الفارسي : فارسم (٧٩٠ ، ٧٩١) وفارس الصناعة (٥٥٧) . ونقرأ وهو ينقل عن الجرجاني : إنما العجب من جرجانيك (٨٩٧) . ويعقد باباً ، وهو الباب الحادي والثمانون ،

[ما] جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه ، ويزيد هذه العبارة اللادعة : وربما يشكل على البزل الحداق فيخفلون عنه .

٧ - وقفته وقفه الند للمشاركة يناقشهم الرأي ، ويعقب عليهم ، وتري من هذا الكثير في كتابه ، فيقول وهو يناقش الكسائي بعد عرض رأيه له (١٥٢) : هذا عندنا لا يصح . ويقول وهو يعرض بالسيراني في شرحه لكتاب سيبويه (٢٩٧) : ألا ترى أن شارحك زعم .

٨ - وقد تنضم الى هذا عبارة جاءت تعقيباً على الرازي (١٦) وهي : يارازي مالك وكتاب الله . وقد كنا أثبتنا هذه العبارة في الحاشية بعد أن كانت في سياق النص ظناً بأنها من زيادات قارئ . وإني أعود فأرفع هذه العبارة من الحاشية الى النص لأضمرها الى أدلة التحامل . وأحب أن أضيف أن الرازي المعني في هذه العبارة هو أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد المحدث المفسر ، وكانت وفاته سنة ٢٩١ هـ ، وليس هو الرازي الآخر محمد بن عمر الذي كانت وفاته سنة ٦٠٦ هـ ، إذ هذا الرأي الذي يناقشه المؤلف في كتابه لم يرد لابن عمر في تفسيره ولو أن تفسير عبد الرحمن بين أيدينا لملكنا الحجة كاملة ، ولكنها على هذا لن تعدو الحقيقة .

وفي ضوء هذه الأدلة نستطيع أن نخلص :

١ - الى أن صاحب هذا الكتاب مغربي لا مشرقي ، لتحامله على المشاركة هذا التحامل الذي مرت بك شيء منه ، والذي يدل على أن ثمة جبهتين .

والغريب أن المشاركة أحسوا هذا من مؤلف الكتاب ، وحملت النسخة التي بين أيدينا بعضاً من تعليقات القراء ، وهم من المشاركة لاشك في ذلك ، معها مثل هذا النيل من المؤلف ، ومن هذه العبارات تلك التي جاءت في (ص : ٢٩) ياقارئ كتاب عثمان - يريد ابن جني - ولا تفهمه أبداً - وهو يريد المؤلف لاشك .

٢ - الى أن صاحب الكتاب كان من العلماء المبرزين ، وأنه صاحب تواليف عدة ، وان هذه التواليف منها كثرة في علوم القرآن .

٣ - الى أن صاحب الكتاب ليس الزجاج ، بل هو رجل آخر إن لم يكن من مخضرمي القرنين الرابع والخامس الهجريين فلا أقل من أن يكون قد بلغ نهاية القرن الرابع .

ثم قال تحت عنوان : « من هو مؤلف الكتاب » :
 « ولقد عدت أستعرض من ألقوا في إعراب القرآن ونحوه في هدي هذا الذي انتهيت اليه فاذا أنا أقف عند رجل منهم لا أكاد أجازه الى غيره ، هو مكّي ابن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني . وكان الذي وقفني عنده لا أجازه :

١ - أن الرجل مغربي لا مشرقي .
 ٢ - أنه من أصحاب التواليف الكثيرة ، وأن أكثر هذه التواليف في علوم القرآن .

٣ - أن هذه المؤلفات التي ذكرت في الكتاب منسوبة الى مؤلفه ذكرت بين مؤلفات مكّي .

٤ - أن مكياً هذا من مخضرمي القرنين الرابع والخامس ، فلقد كان مولده سنة ٣٥٥ هـ ، وكانت وفاته سنة ٤٣٧ هـ .

وبقي بعد هذا أن الرجل له كتابان يتنازعان هذا الغرض الذي يتناوله هذا الكتاب .

وأول الكتابين : شرح مشكل غريب القرآن . ولا يزال مخطوطاً . وحين رجعت اليه تبينت أنه ليس هو .

أما ثاني الكتابين فهو : إعراب القرآن ، وما أظن إلا أنه هو المقصود ، وما أظنه إلا أنه هو الذي بين أيدينا . هـ .

وما انتهى اليه الأستاذ المحقق من « أن صاحب الكتاب كان من العلماء المبرزين ، وأنه صاحب تواليف عدة ، وأن هذه التواليف منها كثرة في علوم القرآن » - والأدق ان يقال : تعنى بالقرآن - وأنه « ليس الزجاج ، بل هو رجل آخر ... » حق لا ريب فيه . وفيما ذكره في المقدمات الخمس الأول - وهو صحيح في جملة - أبين الدليل على ذلك . وأما ما ذكره من تحامل المؤلف على المشاركة ، وما بناه عليه من أنه مغربي لامشريقي ، ثم ترجيحه ، على هدي ما استخلصه من نتائج ، أن يكون هذا المؤلف مكي بن أبي طالب القيرواني (ت ٣٧٤) فلا يثبت على النظر . ومن الغريب أن يعد الأستاذ المحقق قول المؤلف في أبي علي الفارسي : « فارسهم » و « فارس الصناعة » من قبيل التحامل وإنما هو ثناء محض لم يظفر منه بمثله غير أبي علي ، وليس في سياق كلامه ما يوحي أنه قاله على جهة التهمك والسخرية . وأما كلامه في « الرازي » وفيمن نبزهما بقوله « جرجانيك » و « شارحك » - وسيأتي تحقيق المعنيين بذلك ، وهم من المشاركة - فانه ينطوي على لمز لهم صريح ، وتحامل عليهم بيّن . ولكن هل يلزم عن ذلك أن يكون المؤلف مغربياً ؟ لست أدري كيف عزب عن الأستاذ المحقق أن هذه النتيجة لا تلزم إلا أن يثبت بينة قاطعة أن التحامل على المشاركة - وهم أصل هذا العلم ومعدنه - كان سنة درج عليها علماء المغرب من جهة ، وأن علماء المشرق لم يلزم بعضهم بعضاً ولا تحامل بعضهم على بعض من جهة أخرى . ومن دون ذلك نقض طبائع البشر وهدم التاريخ .

ثم إن ترجيحه نسبة الكتاب الى مكي يقوم ، من وجه آخر ، على التسليم بأن اسم هذا الكتاب « إعراب القرآن » وبأن لمكي كتاباً بهذا الاسم غير كتابه المشهور باسم « مشكل إعراب القرآن » وكلا الأمرين لا يثبت . أما أولهما فيرد عليه ماتقدم ذكره في صدر هذه المقالة . والراجح أن من أثبت للكتاب اسم « إعراب القرآن » أخطأ في تسميته كما أخطأ في نسبته الى الزجاج . وسيأتي بسط القول في ذلك . وأما ثانيها فيدفعه أن من ترجموا لمكي واعدوا كتبه

لا يذكرون له في هذا الباب إلا كتاباً واحداً هو المشهور باسم « مشكل إعراب القرآن ». ومن سماه منهم « إعراب القرآن » كما فعل ياقوت في معجم الأدباء ١٧٠/١٩ والسيوطي في البغية ، ص : ٣٩٧ فالظاهر أنه اختصر اسمه الأصيل ؛ يؤكد ذلك أن السيوطي لما ذكر في الإتيقان ١٨٠/١ مكيّاً فيمن ألفوا في إعراب القرآن صرح بأن كتابه في المشكل خاصة ، وتبعه في ذلك صاحب كشف الظنون ١٢١/١ - ١٢٢ . وأما ما ذهب إليه الأستاذ المحقق فوهم مرده إلى أنه التبس عليه - كما يظهر من كلامه - كتاب « مشكل غريب القرآن » الذي ذكره ياقوت وغيره في كتب مكي بكتاب « مشكل إعراب القرآن » فظن هذا ذلك ، وهما كتابان مختلفان موضوعاً وحجماً ، وقد ألف مكي أولهما - فيما نقله عنه ابن الجزري في طبقات القراء ٣١٠/٢ - بمكة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة . وألف الآخر في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

وأما احتجاج الاستاذ المحقق بأن « المؤلفات التي ذكرت في الكتاب منسوبة إلى مؤلفه ذكرت بين مؤلفات مكي » فاحتجاج لا يقوم أيضاً . وذلك أنه ذكر بما سماه المؤلف من كتبه أربعة ، وهي : الخلاف ، والاختلاف [وأظن هذا تحريفاً لاسم الكتاب الاول] والمختلف ، والبيان . وموضع الإحالة عليها تدل دلالة قاطعة أنها تتناول مسائل من مسائل علم العربية تتعلق بالقرآن . وليس في كتب مكي ما يحمل اسم « الخلاف » و « المختلف » . وأما ما يحمل منها اسم « الاختلاف » و « البيان » - وهي كثيرة - فتشهد أسماءها الكاملة أنها عن علم العربية بعزل . انظر ثبت كتب مكي في إنباه الرواة ٣/٣١٥ - ٣١٩ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٩ - ١٧١ ، ووفيات الاعيان ٥/٢٧٥ - ٢٧٦ (تحقيق الدكتور إحسان عباس) وما ذكره منها الأستاذ المحقق في دراسته ، ص : ١١٠٠ - ١١٠١ ويؤذن ببطلان هذا الاحتجاج أيضاً أن صاحب الكتاب سمي كتابين آخرين من تأليفه فات الاستاذ المحقق ذكرهما . أما أولهما فسماه ص : ٥٩٥ « التتمة » وأما

الآخر فسماه ص : ٦٤٠ ، وص : ٦٨٤ « الاستدراك » ثم سماه ، ص : ٨٣٥ :
« المستدرك » وليس في كتب مكّي ما يحمل هذين الاسمين أصلاً .

وليس هذا كل ما هنالك ، بل إن من وقف على هذا الكتاب وألم بشيء
من كلام مكّي فيما انتهى اليه من كتبه - ولا سيما « الكشف عن وجوه
القراءات وعللها » و « مشكلى إعراب القرآن » وهما أقرب ما الف الى موضوع
هذا الكتاب - لم يخف عليه فرق ما بين الرجلين والأسلوبين ، وأن ليس في
كلام مكّي ما في كلام الآخر من باوٍ وصلف وثلث لغير واحد من أهل العلم .
وأكبر ظني أن صاحب هذا الكتاب كان أشد إكباباً على علم العربية من مكّي ،
وربما كان - على تعسفه في بعض مذاهبه - أغوص منه على دقائقه وما استسر منه
ثم إن ما ذكره في هذا الكتاب من مسائل الفقه يشهد أنه كان يتفقه لأبي حنيفة
وينتصر لمذهبه (انظر امثلة من ذلك ، ص : ٣١ - ٣٦ ، ٨٠ ، ٣٣٢ - ٣٣٦)
وأما مكّي فكان على المذهب الغالب على المغرب مذهب مالك .

هذا ، ولم يخامرني - وأنا أقرأ الكتاب - أدنى ريب في أن مؤلفه مشرقي
محض ، وأنه - كما يبدو من مذاهبه فيه - من رجال المدرسة البصرية المتأخرة
الذين تقيّلوا آثار أبي علي الفارسي وصاحبه أبي الفتح بن جني . ولهذا ما كانت
كتب هذين الامامين في طليعة المصادر التي عول عليها في تأليفه . وقد نقل عنها
فصولاً شتى قد تكون معظم مادة الكتاب مصرحاً بالنقل في مواضع ومغفلاً
الإشارة الى ذلك البتة في مواضع^(١) ، وستأتي أمثلة من ذلك فيما يستقبل من هذه
المقالة . بيد أنه لم يدع مع ذلك تعقيبها والاستدراك عليها في غير ما موضع أيضاً .

(١) لم ينفرد المؤلف في هذا ، بل إن له فيه من المتقدمين نظراء ليسوا بقلة . ومن
وأبتهم يكثر من سلخ أشياء من كلام أبي علي وصاحبه أبي الفتح خاصة من غير ما
إشارة الى ذلك : ابن سيده في معجميه : المحكم والخصص ، وابن يعيش في شرح المفصل ،
وابن هشام في مغني اللبيب .

وكان قد خطر لي من عهد بعيد أن ربما كان مؤلف الكتاب أبا الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المعروف بـ « الجامع » او « جامع العلوم » وذلك أني رأيت ما يدل عليه الكتاب من صفة صاحبه ومنازعه يوافق في الجملة ما كنت قرأته في ترجمة هذا الرجل . ثم لم أعن بتقصي النظر في ذلك . حتى إذا أخذت أعد أسباب هذه المقالة - ولم يكن في نيتي اول مابدأت إلا ان أذفع نسبة الكتاب الى ميكي ، وان استكمل تحقيق بعض أبوابه -- ألح علي ذلك الحاطر إلحاحاً حملني على معاودة النظر في ترجمة الرجل ، وإذا انا امام شواهد إن لم ترجع نسبة الكتاب اليه فانها تسوغ - على أقل تقدير - عرض المسألة للنظر ، وتعري بزيد من التتبع والبحث .

وكان أول تلك الشواهد أن صاحب الكتاب قال فيما تبقى من مقدمته عقب تعداده ابوابه : « فهذه تسعون باباً أخرجتها من التنزيل بعد فكر وتأمل ، وطول الإقامة على درسه ، ليتحقق للناظر فيه قول القائل ، ثم أنشد :

أحب النحو من العلم فقد يدرك المرء به أعلى الشرف
إنما النحوي في مجلسه كشهاب ثاقب بين السدف
يخرج القرآن من فيه كما تخرج الدرّة من بين الصدف

وهذه الابيات قد نسبها الى الجامع المذكور من ترجموا له ، وهم ياقوت في معجم الادباء ١٣/١٦٤ ١٦٧ ، والقفطي في إنباه الرواة ٢/٢٤٧ - ٢٤٩ ، والصلاح الصفدي في نكت الهميان ، ص : ٢١١ ، والفيروزابادي في البلغة ، ص : ١٥٥ ، والسيوطي في البغية ، ص : ٣٣٥ ، والخوانساري في روضات الجنات ، ص : ٤٨٥ . غير أن ياقوتاً - وقد نقل ترجمة الرجل عن كتاب « الوساح » لأبي الحسن البيهقي ، وعليه عول ، فيما يظهر ، الآخرون - حكى نسبة الابيات إليه بصيغة التمرريض ، وقال عقبها : « قال البيهقي : وبعد ذلك تحقق أن هذه الابيات من إنشاده لا من إنشائه » . وسما عن ذلك الباقون .

ومن ثم قوي في نفسي أنه لا يبعد ان يكون هو مؤلف الكتاب ، وأن يكون البيهقي عنى إنشاده الابيات في مقدمته .

وقوى ذلك عندي بعض التقوية ان أكثر من ترجموا للرجل ذكروا أنه سير سنة خمس وثلاثين وخمسة الى خراسان قول الفرزدق :

وليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

فكتب كل فاضل من فضلائها شرحاً له . وهذا البيت - كما يقول القفطي - « قد اختلف النحاة في معناه واعرابه ، فذكره ابن جني في خصائصه ، وابن فضال المجاشعي في إكسیره^(١) » وتسير الجامع له الى خراسان يشعر باهتمامه به ، ولعله أراد بذلك معاياة علماءها بتفسيره وتوجيه إعرابه . وعلى ما أولاه اصحاب العربية أمثاله من الابيات المملغة من عناية ، حتى ان بعضهم أفردوا بالتأليف ، فاني لم أصب له ذكراً إلا في الموضوع الذي أشار اليه القفطي من الخصائص ٣٩٧/٢ ثم في هذا الكتاب ، ص : ٧٠٥ ، وقد احتفل به صاحبه فنقل كلام ابن جني فيه غير مصرح بذلك ، إلا انه قدم فيه وأخر ، ثم أتبعه قولاً آخر في توجيهه لم يسم قائله .

وأما الشاهد الثالث - وقد يكون أقواها دلالة - فهو ان صاحب الكتاب ذكر فيما سماه وأحال عليه من كتبه كتابي « الاستدراك » و « البيان » . وللجامع كتابان يشبهان ان يكونا المعنيين ، وهما « الاستدراك على أبي علي » و « البيان في شواهد القرآن » . ورجح ذلك عندي أنه أحال على « الاستدراك » ص : ٦٤٠ ، وص : ٨٣٥ - وقد سماه في ثاني الموضوعين « المستدرك » - في مسألتين استدرك في كليهما على أبي علي ، وأحال ، ص : ٦٨٤ عليه وعلى « البيان »

(١) في مطبوعة الإنباه : « ... في السيرة » وهو تصحيف صوابه ما أثبت ؛ فإنه ليس لابن فضال المذكور كتاب في « السيرة » وله كتابان باسم « الاكسير » وهما : « إكسير الذهب في صناعة الأدب » وأغلب الظن أنه المعني ، و « الإكسير في علم التفسير » . انظر ترجمته في الإنباه نفسه ٢/٢٩٩ - ٣٠١ ، ومعجم الأدباء ١٤/٩٠ - ٩٨ .

جميعاً في مسألة عرض فيها لقراءة حمزة (وأنتا اخترناك فاستمع لما يوحى)
 [سورة طه : ١٣] وذهب الى أنه لا يجوز ان يكون قوله : (وأنتا اخترناك)
 محمولاً على قوله تعالى في الآية التي قبلها : (أنى أنا ربك) بفتح الهمزة ؛ لأن
 حمزة يقرأ في هذه الآية بكسر الهمزة من (ماني) . وكان قد تناول المسألة
 نفسها في موضعين آخرين ، ص : ١٢١ و ٥٩٥ ، وصرح في الاول منها خاصة
 أن أبا علي حمل قراءة حمزة المذكورة على الوجه الذي دفعه ، وأنكر عليه تلك
 المقالة ، وتعجب منه كيف سبها عن قراءة حمزة في الحرف الآخر ، فظهر
 بذلك ان حالته على « الاستدراك » في الموضع الثالث إنما كانت في مسألة
 استدراك فيها على أبي علي ايضاً .

وقد اتفق ان حدثت بهذا الذي انتهيت اليه الأخ الاستاذ محيي الدين رمضان
 فوافاني ، أحسن الله جزاءه ، بصورة لديه عن كتاب « الكشف في نكت
 المعاني والاعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة » ، لجامع العلوم
 المذكور ، وما ان استعرضت الكتاب استعراضاً سريعاً حتى طالعني بأمر
 تقطع الشك باليقين ، وتدل دلالة لا تعلق بها شبهة ان مؤلفه هو مؤلف الكتاب
 الآخر ايضاً ، وهذا بيانها :

● الأمر الاول : تقارب الكلام على كثير من الآي والمسائل المتعلقة بها في
 الكتابين تقارباً يتجاوز التشابه العارض ، ويحمل على الاعتقاد بأنها من تأليف
 رجل واحد ، غير انه قد يبسط في هذا معنى أجمله في ذلك ، او يجمع في
 موضع من أحدهما ما فرقه في مواضع من الآخر تبعاً للمنهج الذي اخذ به في
 كل منهما ، وهذه امثلة من ذلك :

(١) صور الكتاب عن مخطوط في مكتبة مراد ملا باستانبول اضطرب ترتيب
 أوراقه ، ولم يكن من العسير رد كل منها الى حاق موضعه ، غير أني التزمت الإحالة ،
 فيما يأتي ، على ألواح المصورة كما رقت في وضعها المضطرب .

١ - جاء في « الكشف » اللوح : ٢/٣ - ١/٤ في قوله تعالى : (إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون) [سورة البقرة : ٦] :
 « ... وقوله : (أأنذرتهم) لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه معنى الخبر والتقدير : إنّ الذين كفروا سواء عليهم الانذار وترك الانذار ؛ لأنّ الاستفهام يأتي في كلامهم ويراد به الخبر ، كما ان الخبر يأتي ويراد به الاستفهام ، قال تعالى (وتلك نعمة تمنّها عليّ أن عبّدت بني اسرائيل) [سورة الشعراء : ٢٢] والمعنى : او تلك نعمة ؟ فان قيل : فانذار النبي صلى الله عليه وعلى آله قد نفع كثيراً من الخلق حتى أسلموا ، فكيف قال عز من قائل : (إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون) ؟ فالجواب : إنّ المراد بهذا قوم مخصوصون لم ينفعهم الانذار والدعوة ، كأبي جهل ، والوليد بن المغيرة الخزومي ، والعاص بن وائل ، وغيرهم من صناديد قريش قتلوا ببدر . فاللفظ لفظ عام ، ويراد به الخاص . وهذا كثير في القرآن . »

وقد جاء نحو هذا الكلام مجملاً في الكتاب الآخر ، ص : ١٧١ - ١٧٢

٢ - وجاء في « الكشف » اللوح : ٢/٢٤ في قوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) [سورة البقرة : ١٧٣] :

« ... والتقدير في قوله : (غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) أي فأكل غير باغ ، وإن شئت : فأكل فلا إثم عليه ، تقدّره بعد قوله : (غير باغ ...) أي : فأكل فلا إثم عليه . فحذف قوله : « فأكل » . وقد تقدم نحو هذا من قوله : (اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) [سورة البقرة : ٦٠] أي : فاضرب فانفجرت ، ومثله قوله : (فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة ...) [سورة البقرة : ١٨٤] أي : فأفطر فعدة ... وكذلك قوله : (فمن كان منكم مريضاً او به أذى من رأسه ففدية من صيام ...) [سورة البقرة : ١٩٦] أي : فاحلّق ففدية . ومثله في التنزيل كثير . »

وقد جاء مثل هذا الكلام في الباب الاول من الكتاب الآخر المعقود
 لـ « ما ورد في التنزيل من إضمار الجمل » ص : ١٣ ، ٢٠٤ (وانظر فيه ص : ٤٨٦ -
 ٤٨٩ ايضاً) . ومعظم ما جاء في كلا الكتابين مأخوذ من كلام أبي الفتح بن جني ،
 انظر الخصائص ١/ ٢٨٩ ، ٢/ ٣٦١ ، ٤٦٠ ، ٣/ ١٧٤ .

٣ - جاء فيه ايضاً ، اللوح : ١/ ٢٥ - ٢ في قوله تعالى : (فمن عَفِيَ له من
 أخيه شيء فاتبع بالمعروف وأداء اليه بإحسان) [سورة البقرة : ١٧٨] :

« قوله تعالى : (فمن عَفِيَ له من أخيه شيء) فيها أقاويل :

الأول : فمن عَفِيَ عن الاقتصاص منه فاتبع بالمعروف ، هو أن يطلب الولي
 الدية بمعروف ، ويؤدي القاتل الدية بإحسان - عن ابن عباس .

والثاني : فمن فضل له فضل ، أي : فمن فضل قبل أخيه القاتل له شيء -
 عن السدي .

قال أبو علي : (فمن عَفِيَ له) أي من يُسَّر له من أخيه القاتل [شيء] (فاتبع
 بالمعروف) أي : ليتبعه ولي المقتول بالمعروف ، فيجمل في المطالبة ، وليؤدِّ
 القاتل اليه الدية بإحسان فلا يطله . و « الاداء » في تقدير فعل المفعول ، أي : فله
 أن يؤدي اليه ، يعني الميسَّر له . ولو قدر تقدير : أن يؤدي القاتل - جاز ،
 والباء حال ، ولم يكن من تمام « الاداء » لتعلق « الى » به .

قال عثمان : قد يمكن ان يكون تقديره : فمن عَفِيَ له من أخيه عن شيء فلما
 حذف حرف الجر ارتفع (شيء) لوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك لو قلت
 « سير يزيد » [ثم حذف الباء قلت] : « سير زيد » . ويجوز فيه وجه آخر ،
 وهو ان يكون (شيء) مرتفعاً بفعل محذوف يدل عليه قوله : (عَفِيَ له)
 لأن معناه : ترك له شيء من أخيه ، أي من حق أخيه ، ثم حذف
 المضاف وقدم الظرف الذي هو صفة للنكرة عليها ، فنصب على الحال في
 الموضعين منها .

وقال أبو علي في موضع آخر: أي من جنابة أخيه ، وتقديره : من جنابته على أخيه . والعفو : التيسير دون الصفح ، كالذي في قوله : « وآخره عفو الله »^(١) ، أي يسر [له] قبول الصلاة في آخره كقبولها في أوله ، ولم يضيق على المصلي
وهذه الأقاويل التي ساقها ههنا مجتمعة جاءت متفرقة في مواضع من الكتاب الآخر ، ومنها ما تكرر ذكره فيه . انظر ص : ٢٢ ، ٤٨ - ٤٩ ، ١٠٩ (ومن هذا الموضع استدركت ما جعلته بين حاصرتين في كلام عثمان ، وهو مطموس في مصورة الكشف) ٥٥٦ - ٥٥٧ .

٤ - وجاء في « الكشف » أيضاً ، اللوح : ٢/٨٥ في قراءة أكثر السبعة ، (إن هذان لساحران) [سورة طه : ٦٣] بتشديد (إن) والالف في (هذان) :

« ... ولم يقل (هذين) جرياً على القياس الذي يقتضيه باب التثنية من إقرار الالف في موضع النصب والجر ، وترك قلبها ياء ، لما كان الالف حرف الاعراب مثلها في « رعى » و « عصا » . فكما أن الالف في « عصا » ألف في الاحوال كلها أقرت ألفاً هنا أيضاً ، لأن الألف ههنا حرف إعراب كما هو كذلك هناك ومن قال : (إن هذين) جرى على الاستعمال الذي جاء به كلامهم من قلب الالف ياء في النصب والجر . وإنما قلبوها ياء حرصاً على البيان ، بخلاف المفرد ؛ لأن المفرد لا يجب قلبها [فيه] ياء لما يتبع المفرد من التوابع فيوضحه ويبيّنه . ألا تراك إذا قلت : « ضرب موسى عيسى » وجب ان يكون « موسى » فاعلاً و « عيسى » مفعولاً ، فاذا قدمت المفعول وقلت : « ضرب عيسى موسى » .

(١) قطعة من حديث تمامه كما جاء في تفسير القرطبي ٢/٢٥٤ : « أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله » . وأخرجه الترمذي في سننه ١/١٥٤ - ١٥٥ من تحفة الأحوذبي ، من حديث ابن عمر ، ولفظه : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله » .

لم يجوز كما جاز « ضرب عمر أزيد » لأنه يشتهر الفاعل بالمفعول إذا قلت : « ضرب عيسى موسى » فتوضحه حين تصفه ، او تؤكده ، او تعطف عليه ، فقلت : « ضرب عيسى العاقل موسى » او « ضرب عيسى نفسه موسى » او « ضرب عيسى وزيداً موسى » . وهذا المعنى لا يتأتى في التثنية ، لو قلت : « ضرب الزيدان العمران » وكان « الزيدان » مفعولين لم يجوز . فان وصفتهما فقلت : « ضرب الزيدان العاقلان العمران » لم يتضح ايضاً كما اتضح في المفرد ، فلم يكن الى ذلك سبيل بته إلا بقلب الألف ياء ، فقالوا : « ضرب الزيدان العمران » فلماذا جاءك الاستعمال في التثنية بقلب الألف ياء على خلاف ما يقتضيه القياس ... » .

وقد جاء نحو هذا الكلام في الكتاب الآخر ، ص : ٩٣٣ .

٥ - وجاء في « الكشف » ايضاً ، اللوح : ١/١٣٥ في قوله تعالى : (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله) [سورة الحديد : ٢٩] :

« قالوا : التقدير : ليعلم أهل الكتاب ان لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، و (لا) صلة زائدة ، وقيل : ليس بزائدة ، بل التقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون وأصحابه - صلى الله عليه وسلم - على شيء من فضل الله ، فالضمير في (يقدرّون) ليس لأهل الكتاب ، و (أن) مخففة من الثقيلة ، ولهذا وصلت بـ (لا) . والمعنى : لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - والمؤمنين لا يقدرّون على ذلك . [واذا لم يعلموا أنهم لا يقدرّون] فقد علموا أنهم يقدرّون عليه . أي ان آمنتم كما أمرتم آتاكم الله عز وجل من فضله ، فعلم أهل الكتاب ذلك ولم يعلموا خلافه .

وقال ابو سعيد السيرافي : إن لم تجعل (لا) زائدة جاز ؛ لأن قوله : (يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم والله غفور

رحيم * لثلا يعلم أهل الكتاب ...) أي : يفعل بكم هذه الاشياء ليتبين جهل أهل الكتاب وأنهم لا يعلمون ان ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرّون على تغييره وإزالته عنكم . فعلى هذا لا تحتاج الى زيادة « لا » . هـ .

وهذا نحو ما جاء في الكتاب الآخر ، ص : ١٣٤ ، ومنه استدركت ما جعلته بين حاصرتين ، وقد سقط من « الكشف » . وقومت منه حرفين آخرين صحفها ناسخ « الكشف » ايضاً .

وفي الكتابين من هذا القبيل اشياء كثيرة تغني الامثلة السابقة عن التكثر بذكرها .

ويؤيد ما ذكرت من أن هذه النقول وأشباهاها تحمل على الاعتقاد بأن الكتابين من تأليف رجل واحد ظاهران أخريان .

أولاهما : ان الكتابين اتفقا في العبارة عن « المبني للمفعول » او « لما لم يسم فاعله » بـ « المرتب للمفعول » وما أعرف ذلك في غيرهما . وبما جاء منه في « الكشف » قوله ، اللوح : ١/٤٢ في قوله تعالى : (سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق) [سورة آل عمران : ١٨١] - : « ... وقرأ حمزة : (سيكتب) مرتباً للمفعول ... » وقوله ١/٤٤ في قوله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها او دين) [سورة النساء : ١١ ، ١٢] - : « ... وقرئ (يوصي) و (يوصى) . فمن قرأ : (يوصي) أي : يوصي الميت ، و (يوصى) بالفتح مرتب للمفعول ... » وقوله ، ٩٩ : « ... (يسبح له فيها بالغدو والآصال * رجال ...) [سورة النور : ٣٦ - ٣٧] فيمن قرأ مرتباً للفاعل يرتفع (رجال) بفعله . ومن قرأ : (يسبح) مرتباً للمفعول فـ (رجال) يرتفع بفعل مضمّر ، ويقف على (الآصال) وكأنه لما قال (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قيل : من يسبح ؟ فقال : (رجال) أي يسبحه رجال ... » وقوله ١/١١٠ في قوله عز وجل : (فلا تعلم نفس

ما أخفي لهم من قرّة أعين) [سورة السجدة : ١٧] - : « ... فأما من قال (ما أخفي لهم) مرتباً للمفعول فـ (ما) مبتدأ ، و (أخفي) خبر فيمن جعله استفهاماً . ومن جعله خبراً كان منصوباً بـ (تعلم) ... » . وقوله ١/١٣٦ في قوله تعالى (يوم القيامة يفصل بينكم) [سورة الممتحنة : ٣] - : « ... (يفصل بينكم) مرتباً للمفعول ، و (يفصل) مرتباً للفاعل ، أي يفصل الله بينكم . ومن قال : (يفصل) مرتباً للمفعول فـ (بينكم) قائم مقام الفاعل ، ولم يرفعه لأنه جرى منصوباً في كلامهم ... » .

وانظر مثل هذا التعبير في الكتاب الآخر ، ص : ١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٤٦١ ، ٨١٥ و ص : ١٧ ، ٣٠١ وقد جاء في الموضعين الأخيرين نحو ما جاء في « الكشف » في آيتي « النور » و « الممتحنة » . وفي ثانيها سقط يستدرك بما نقلته عن « الكشف » .

والظاهرة الأخرى : عبارات ترددت في الكتابين يبعد أن يكون مثلها من قبيل الاتفاق المحض . ومن ذلك قوله في « الكشف » ، اللوح : ١/٩٣ : « ... ولكنها تخفى إلا على البزل الحذاق ... » وقد جاء نحو هذه العبارة في عنوان الباب الحادي والثمانين من الكتاب الآخر ، ص : ٩٠٥ ، وذلك قوله : « ... وربما يشكل على البزل الحذاق ... » . وكذلك قوله في الكشف ، اللوح : ١/١٧ منكرأ على أبي علي اختلاف قولين له في مسألة واحدة : « ... ثم فارّ فائره فذكر في التذكرة ما منع منه في الحجة » ، ونحو هذا ما جاء في الكتاب الآخر ، ص : ٥٧٨ من قوله : « ... وفارّ فائراً أحدهم فقال ... » وبهذا يتبين أن هذه العبارة التي جاءت فيه ص : ٣٧٩ : « ... فثار ثائر الزبادي ... » صوابها « ففارّ فائراً الزبادي ... » . ومن ذلك أيضاً قوله في الكشف ١/٩٣ في أناس نسبوا بعض الحروف المروية عن ابن عامر الى اللحن : « ... وخفيت عليهم الخافية ... » ومثل هذا ما جاء في الكتاب الآخر ، ص ٤٢ من قوله :

« . . . وخفيت الحافية عليهم . . . » . ولذلك في الكتابين أشباه غير قليلة .
 ● والأمر الثاني : الكناية في كلا الكتابين عن أبي علي الفارسي بـ « فارسهم »
 و « الفارس » ولم أصب ذلك في غيرهما قط .

أما أولى الكنابيتين فترددت في مواضع شتى من « الكشف » منها قوله ،
 اللوح : ١٨ / ٢ : « . . . وجوز الأمرين فارسهم » وقوله ٦١ / ٢ : « . . . »
 وأنكر هذا فارسهم وزعم . . . » وقوله ٧٤ / ٢ : « . . . فهذه درر أخرجهما
 فارسهم من صدف الكتاب » وقوله ٨١ / ٢ : « . . . ولم يتمم فارسهم الكلام
 هذا الإتمام » وقوله ٨٤ / ١ : « . . . ولم يتكلم فارسهم في ذا . . . » وقوله
 ٩٢ / ١ : « . . . وقال الناس ومعهم فارسهم » وقوله ٩٩ / ٢ : « . . . ثم أخرج
 فارسهم هذه الآية . . . » وقوله ١٠٠ / ١ : « . . . وقدره فارسهم . . . »
 وقوله ١٠٣ / ٢ : « . . . ووقع لفارسهم هنا أيضاً سوء التأمل في التلاوة . . . »
 وقوله ١٠٧ / ٢ : « . . . لم يجز عند فارسهم . . . » .

وقد جاءت الكناية عنه بذلك في الكتاب الآخر ، ص : ٧٩٠ ، ٧٩١ .

وأما الكناية عنه بـ « الفارس » فجاءت في « الكشف » في قوله ، اللوح :
 ٧٤ / ٢ : « . . . والفارس فرق فيها الكلام في مواضع . . . » وقوله ١٠٠ / ١
 « . . . فقال الفارس . . . » وقوله ١٠٧ / ٢ : « . . . فقال الفارس هذا غلط
 . . . » وقوله ١٤٢ / ٢ « . . . عن الفارس في التذكرة » .

ولم تأت هذه الكناية في الكتاب الآخر إلا في موضع واحد ، وذلك قوله
 ص : ٨٧١ : « . . . ذكره الفارس في الحجة » . وقد ذكر فيه بنسبته :
 « الفارسي » في مواضع كثيرة منها ص : ٤٢ ، ١٢١ ، ٢٦٦ ، ٥٣١ ، ٥٩٣ ،
 ٧٤٨ وغيرها ، ويغلب على ظني أنها كانت في الاصل : « الفارس » فجعلها
 الناسخ : « الفارسي » .

ويشبه ما تقدم أن الكتابين اتفقا أيضاً في العبارة عن أعلام آخرين بغير

المشهور المتعارف . ومن ذلك أن أبا الفتح بن جني لا يذكر فيها إلا باسمه :
« عثمان » وأن القارئ الكوفي المشهور : حمزة بن حبيب ، أحد السبعة ، كثيراً
ما يذكر فيها بنسبته : « الزيات » وما أعرف ذلك في غيرهما .

فما جاء فيه ذكر « عثمان » في الكشف قوله ، اللوح : ١/١٧ : « . . .
ألا ترى أن عثمان قال . . . » وقوله ١/٩٣ : « . . . فاذا نظرت إلى عثمان وقد
أخذ في تعداد الشواهد . . . » وقوله ٢/٩٣ : « . . . لأنهم [يعني القراء]
عنوا بحفظ الألفاظ دون المعاني ، والاستكثار من الروايات دون التحقيق كما
عني عثمان . . . » وقوله ٢/١٠٣ : « . . . وقد فرّمت منه عثمان ولم يتجاسر على الالم
بالحجة . . . » وقوله ١/١٢٩ : « . . . وإنما ذكرنا هذه القراءة وإن كانت شاذة
لسوء تأمل عثمان في ظاهر التلاوة . . . » فهذا جولة مع عثمان في المختص .
ولهذه الأقوال فيه نظائر كثيرة .

وقد ذكر بذلك في مواضع شتى من الكتاب الآخر يسهل استخراجها من
فهرس الأعلام فيه .

ومما جاء فيه ذكر حمزة بـ « الزيات » في الكشف قوله ، اللوح : ٢/٧٩ :
« . . . والياء قراءة الزيات . . . » وقوله ١/١٠٩ : « . . . ورفع (رحمة)
الزيات . . . » وقوله ٢/١١٤ : « . . . ويروي أن الزيات قال . . . »
و « . . . فتحوا الياء عن آخرهم إلا الزيات . . . » .

وقد ذكر بنسبته هذه في الكتاب الآخر ، ص : ٣٦٤ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ .
وقرن اسمه بها ص : ٧١٤ في قوله : « روي عن حمزة الزيات . . . » . ومن
الغريب أن محققه لم يذكر « الزيات » في فهرس الأعلام ، ولا أدرج هذه
المواضع في جملة المواضع التي ذكر فيها « حمزة » .

● والأمر الثالث أن صاحب « الكشف » يبرز بعض أهل العلم بقوله :
« شارحكم » أيضاً ، ويتعامل عليه وعلى من يدعو « الرازي » وينال منها على
نحو ما نيل منها في الكتاب الآخر .

أما الرازي فعرض له في كلامه على قوله تعالى : (كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه الى الهدى ائتنا) [سورة الانعام : ٧١] اللوح : ١/٥٥ - فوصمه بأن لا يميز له ، فقال : « . . . وقيل : تقديره : كالذي استهوته [الشياطين] له أصحاب يدعونه الى الهدى حيران ، فيجعلون (حيران) حالاً من الهاء المجرورة باللام ، وهذا على قول سيبويه ممتنع ؛ لأنه لا يجوز « مررت جالساً بزید » وأنت تريد : « مررت بزید جالساً » . ولكن هذا الرازي ليس له تمييز يميز به الصحيح من السقيم ، ولو تتبععت كلماته في هذا التصنيف لم يخرج منه صحيح إلا النزر . ثم غمز قولاً آخر له ودمغه بالخطأ في كلامه على قوله تعالى : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير * ألا تعبدوا إلا الله إني لكم نذيرٌ وبشيرٌ * وأن استغفروا ربكم . . .) [سورة هود : ١ - ٣] - اللوح : ١/٦٨ - فقال : « . . . وإجازة الرازي الوقف على لفظة (الله) هنا خطأ محض ؛ لأنه يبتدئ بقوله : (وأن استغفروا ربكم) وليس في الكلام ما يتعلق به على زعمه . »

وأهون مما تقدم أنه وصف قولاً له بالتعسف ، وذلك في كلامه على قوله عز وجل : (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن . . .) [سورة الأنعام : ٨٢] - اللوح : ٢/٥٥ - فقال : « . . . (الذين) : مبتدأ ، وصلته تنتهي الى قوله (بظلم) . والخبر (أولئك لهم الأمن) . ولا يجوز الوقف على قوله : (بظلم) وجوزة الرازي على أن يكون (الذين) خبر ابتداء مضمرة ، وهو تعسف عندي ، والصواب ما بدأتك به ، إلا أن يقدر (الذين) على قوله : (فأبي الفريقين أحق بالأمن) [٨١] فقيل : (الذين آمنوا) أي : هم الذين آمنوا ، فحينئذ يقف على (بظلم) . والأحسن ألا تحمله على الإضمار لقوله : (أولئك لهم الأمن) فكرر في الثاني لفظ (الأمن) . ولو لم يقل : (أولئك لهم الأمن) كان الحمل على الاول أحسن . »

وذكره أيضاً في الكلام على قوله تعالى : (إن الساعة آتية أكاد أخفيها

لتجزى كل نفس بما تسعى ([سورة طه : ١٥] - اللوح : ١/٨٤ - بما لا يخلو من تعريض بخفلة عن المعاني الدقيقة ، وذلك قوله : «... يروى عن الأخفش^(١) أنه كان يقف وقفة لطيفة على قوله : (أ كاد) ثم يبتدىء ويقرأ : (أخفيها لتجزى كل نفس) ولم يذكر الرازي علة ذلك . وكأنه إنما وقف تلك الوقفة لأنه أراد أن يبين لك أن اللام من قوله : (لتجزى) من صلة (أخفيها) لا من صلة (آتية) وكأنه قدر : إن الساعة آتية أكاد أظورها ؛ ثم ابتداء وقال : أخفيها لتجزى... » وأما من نبزه بقوله : « شارحك » فعرض له في موضعين - اللوح : ١/٨١ و ٢/١٠٣ - بما لا كبير قسوة فيه ، إلا أن حملته عليه في مواضع أخرى لم تكن بأخف وطأة من حملته على الرازي .

ومن ذلك أنه ذكره في كلامه على قوله تعالى : (قل أفغير الله تأمروني^(٢) أعبد أيها الجاهلون) [سورة الزمر : ٦٤] - اللوح : ١/١٢٠ - فقال : « وقد جاء عن ابن كثير : (أفغير الله تأمروني) بتخفيف النون^(٣) على أنه حذف إحدى النونين ، كقولهم : (فم تبشرون)^(٤) [سورة الحجر : ٥٤] و (أتأجوني في الله)^(٥) [سورة الأنعام : ٨٠] وقول عمرو :

(١) هو الأخفش دمشقي ، هارون بن موسى أبو عبد الله التغلبي المعروف بـ «أخفش باب الجابية» . وكان شيخ القراء بدمشق ، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان . توفي سنة ٢٩٢ . انظر ترجمته في طبقات ابن الجزري ٢/٣٤٧ - ٣٤٨ ، وبغية الوعاة ، ص : ٤٠٦ .

(٢) كذا في الأصل ، وهو خطأ ، فإن تخفيف النون في هذا الحرف قراءة نافع من السبعة ، وبذلك قرأ أبو جعفر ، واختلف فيه عن ابن ذكوان . وأما ابن كثير فقرأ بالتشديد . انظر التيسير ، ص : ١٩٠ ، والنشر ٢/٣٤٨ ، والبحر المحيط ٧/٤٣٩ .

(٣) يعني في قراءة من خفف النون وكسرها ، وهي قراءة نافع . انظر التيسير ، ص : ١٣٦ ، والنشر ٢/٢٩٠ .

(٤) يعني في قراءة من خفف النون أيضاً ، وهي قراءة نافع وابن عامر بخلاف عن هشام ، وبذلك قرأ أبو جعفر أيضاً . انظر التيسير ، ص : ١٠٤ ، والنشر ٢/٢٥٠ .

[تراه كالثغام يُعلَّ مسكا] يسوء الفاليات إذا فليني

أي : فليني . وأنكر هذه القراءة شارحكم . ومن أنكركم مثل هذا حرم عليه الشروع في كتاب الله عز وجل والنظر في كتاب^(١) الأئمة والعلماء . ومثل هذا إذا أنكركم شهد ببلادة منكورة وعماه عن الحق .

وذكره أيضا في الكلام على قوله تعالى : (إنكم لفي قول مختلف * يؤفك عنه من أفك) [سورة الذاريات : ٨-٩] - اللوح : ١/١٣٠ - فقال : « قيل : يؤفك عن الحق والصواب من أفك ، فدل ذكر «القول المختلف» على ذكر «الحق» فجازت الكناية عنه . ونحذلق شارحكم فقام وقعد ، فأتى بشيء ظن أنه أجود ما قالوه ، فزعم أنه يعود الى «القول المختلف» وأن المعنى فيه أن «عن» ههنا ليست بمنزلتها في قوله : «صرفته عن كذا» وإنما المعنى أنه أتى من أفك عن جهة القول المختلف ، أي ما وقع به عن هذه الجهة . قال : والمفعول الذي يقتضيه (أفك) [محذوف] أي : أفك عن كذا وعن الحق عن جهة القول المختلف فيه . ولم يدر ان الفعل لا يتعدى بحرفي جر متفقين ، فوقع في هذا الخطأ . والانسان اذا اراد ان يستنبط معنى يجب له مراعاة اللفظ ، وأن يخرج معنى لا يخالفه اللفظ . وهو موصوف بهذه الصفة . وكثيراً مايقع له من إطالته وتحسين عبارته في شيء^(٢) يفسد بأدنى نظر ، فيغتر بتلك الطراوة والفصاحة الغر الجاهل القدم الذي لا يتأتى له النظر في دقائق العربية .

وقد غمز كلا الرجلين وغمز معها غيرهما من أهل العلم أيضاً في مواضع أخرى سيأتي ذكرها في تحقيق المعنيين بذلك .

● وأما الأمر الرابع فمن أيدنها دلالة . وذلك أن صاحب «الكشف» أحال في بسط كثير من المسائل على كتب من كتبه أحيل عليها في الكتاب

(١) كذا في الأصل ، بالإفراد . ولا يعدم وجها .

(٢) كذا في الأصل ، وأظن «في» مقحمة . ولا أستبعد أن يكون الصواب «على

إطالته...» بدل «من إطالته...» أيضاً .

الآخر بما يدل على أنها من كتب صاحبه ايضاً ، بل ان عبارات الاحالة عليها في كلا الكتابين كثيراً ما تكون متطابقة او متقاربة . وجملة ذلك اربعة كتب ، وهي : الخلاف ، والمختلف ، والاستدراك ، والبيان . وهذه مواضع الاحالة عليها فيها ، ونص ما جاء في كل منها .

أما الخلاف « ف جاء في الاحالة عليه في الكشف » ، اللوح : ١/٣٨ :
 « . . . وقد ذكرنا في الخلاف ما هو أتم من هذا . . . » و ١/٩٢ :
 « . . . وهذا الكلام قد استقصيناه في الخلاف » و ٢/١٣٨ : « . . . وقد استقصينا هذا في الخلاف » .

وجاء في الكتاب الآخر ، ص : ٤٧٧ : « . . . وقد ذكرنا وجه كل في الخلاف » و ص : ٦٥٥ : « . . . وقد ذكرنا هذه المسألة في الخلاف مستقصى » [كذا ، ولعل الصواب : مستقصاة] و ص : ٦٥٨ : « . . . وقد استقصينا هذا في الخلاف » ، وجاء فيه ص : ٦٥٨ : « . . . وقد استقصينا الخلاف في هذا . . . » وأظنه خطأ من الناسخ صوابه مثل ما جاء ص : ٦٥٨ ايضاً .

وأما « المختلف » فأحال عليه في الكشف ، اللوح : ٢/١٣٤ بقوله : « وقد ذكرنا هذا في المختلف » .

وجاء في الاحالة عليه في الكتاب الآخر ، ص : ١٢٨ ، « وقد ذكرنا هجاء هؤلاء في المختلف » و ص : ١٥٩ : « . . . وقد ذكرته في المختلف » .

وأما « الاستدراك » فأحال عليه في الكشف بهذا الاسم في اللوح : ١/٨١ بقوله : « . . . وقد ذكروا [كذا ، ولعل الصواب : ذكرنا] تينك الآيتين في الاستدراك » ، وفي اللوح : ٢/١٤١ بقوله : « . . . وقد أشبعت القول فيه في الاستدراك » ، وأحال عليه باسم « المستدرك » في اللوح : ١/٦٩ قال : « . . . وقد ذكرناه في المستدرك » .

وأحيل عليه في الكتاب الآخر ، ص : ٦٤٠ بقوله : « . . . وقد بيناه في

الاستدراك « وقرنه ، ص : ٦٨٤ بـ « البيان » فقال : « ... وقد ذكرنا ما في هذا في البيان والاستدراك » ، وذكره باسم « المستدرك » ، ص : ٨٣٥ قال : « ... وقد ذكرنا في المستدرك ان هذا ... » .

وأما « البيان » فجاء في الإحالة عليه في الكشف : اللوح : ١/٢٥ : « ... وفيه حديث يطول لا يتسع هذا الموضع له ، وقد ذكرته في البيان و ١/٤٢ : « ... والكلام مع أبي علي يطول ، ذكرته في البيان » و ١/٦٨ : « ... وإن اردت البيان فعليك بكتاب البيان » و ٢/٧١ : « ... وقد يطول الكلام في هذا ، فقد ذكرناه في البيان » و ١/٧٣ : « ... وقد فسرنا هذه اللفظة في اول كتاب البيان ، و ١/١٢٦ : « ... ذكرت هذه الآية في البيان بجميع ما يتعلق بها ... » و ٢/١٢٦ : « ... وقد تقدم هذا في البيان » . وذكره ، اللوح : ١/١٢٠ باسمه الكامل ، قال : « ... [ذكرت] ما في هذا في البيان في شواهد القرآن » .

وأحيل عليه في الكتاب الآخر ، ص : ٦٧٩ بقوله : « ... وقد نهيتك على الابيات في البيان » . وقد تقدم انه احوال عليه ص : ٦٨٤ مقررنا بـ « الاستدراك » .

وما أظني بعد غالباً اذا ما زعمت ان هذا الدليل وحده كاف للقطع بأن مؤلف « الكشف » هو مؤلف الكتاب الآخر ، بله ما قدمت من أدلة وتضافرها على تأكيد هذه الحقيقة .

أحمد راتب النفاخ